واما تامسطيوس فأنه يقول ان الموضع هو المقدمة الكلية التي هي احق المقدمات بالقياس . ويقول ان المقدمة التي بهذه الصفة ربما استعملت بعينها في القياس ، وربما استعمل معناها وقوتها . وحجته في ذلك ان الاشياء التي يستعملها ارسطو في مقالات المواضع من هذا الكتاب يوجد فيها الصنفان جميعًا ، مثل قوله[١٧] ان ما هو اطول زمانًا فهو آثر عندنا ، ومثل قوله ان المؤثر من اجل نفسه آثر من المؤثر من اجل غيره . فأن هذه وأشباهها يظهر من امرها انها انما عددت لتستعمل[١٨] مقدمات كبر في قياس قياس من المطالب الجزئية ، مثل قولنا ان لذة السكر آثر من لذة الجماع لانها اطول منها زمانًا .

واما الاسكندر فحجته في ذلك ان المقدمات التي تؤخذ في المقاييس انفسها غير متناهية ولا منحصرة ، وما هو غير متناهٍ ولا منحصر فليس يحصل لنا من معرفة اشخاص منها متناهية امر كلي نصير منه الى امور جزئية غير متناهية على[١٩] ما شأنه ان يكون الامر في القوانين المعطاة في هذه الصناعة . واما المقدمات العامة للمقدمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية . فاذا حصلنا العامة منها امكننا المصير منها الى الجزئية التي تحتها ، وحصلت لنا جميع المقدمات الجزئية الغير المتناهية[٢٠] بالقوة بحصول العامة المتناهية . وهذا هو طبيعة القانون بما هو قانون ، ولذلك كانت المواضع انما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس ، والمقدمات الجزئية الكبر في قياس قياس ليس في طبيعتها هذا الفعل . فلذلك ما نرى ان الاسكندر ومن قال بقوله اقرب الى الصواب من تامسطيوس[٢١] ، وابو نصر يصحح مع هذا انه رأي ارسطو الذي يقصده في هذا الكتاب . فما يدلّ عليه اسم الموضع عند الجمهور ، وهو المعنى الذي نقل منه هذا الاسم الى ها هنا ، فأنه يلزم ان يكون بين المعنى المنقول اليه الاسم في الصناعة والمعنى الجمهوري شبه ما ، ويقول انّا نجد اسم الموضع عند الجمهور انما يدلّ به على حالة ما او امر ما في كل قول وقعت فيه بأن[٢٢] به مخاطبة بسبب تلك الحال او ذلك الامر يتأتى اثبات ذلك القول او ابطاله . وذلك ظاهر من تصفح الاماكن التي يستعملون فيها هذا الاسم ، فأنهم يقولون في قولك[٢٣] موضع نظر ، وموضع زيادة ، وموضع اختلال ، وموضع تعلق . وهذا هو اشبه الاشياء بالمعنى الذي يدلّ عليه اسم الموضع عند الاسكندر ، وهي الاحوال التي متى كانت عندنا في قول ما امكننا ان نصير الى ما يثبت ذلك القول او يبطله ، ولذلك يقول : لا يسمي ارسطو المقدمات الكلية التي منها تستنبط المقدمات الجزئية في البراهين مواضع اذ كان البرهان

ليس معدًّا نحو السؤال او الجواب ، ويعتذر عن امثال تلك المقدمات التي استعملها ارسطو في كتابه مما يظن بها انها مقدمات كبر جزئية تستعمل في قياس على المطالب الجزئية بأن يقول : ان هذه انما عدّت في المواضع من جهة ان محمولاتها توجد بوجه ما اعمّ من محمولات مطالب كثيرة جزئية ، فيصار منها الى مقدمات جزئية تستعمل مقدمات كبر في قياس قياس ، وبهذا امكن ان تكون قوانين وان تذكر في هذا الكتاب . ومثال ذلك ان قولنا ما هو اطول زمانًا فهو آثر انما صار موضعًا لان منه نصير الى ما هو اطول زمانًا فهو آثر عندنا . واما ما يذكره ارسطو في هذه المقالات مما عدا[٢٤] ما ذكرنا ، مثل قوله : ينبغي ان نخلص ايّ الاشياء يجب ان نسميها كما يسميها الجمهور وايّها لا ، ومثل قوله : ينبغي ان نحتج بعد ان ننقل اسم الشيء الى اسم آخر حتى يكون ما نسميه به أليق من اسمه الموضوع ؛ فأن هذه ليست هي مقدمات ولاكنها احوال وصفات لمقدمات يتطرق[٢٥] منها اليها . ولهذا كل المفسرين مجمعون على ان هذه ليست مواضع ، وكأنها توطئات واعدادات نحو وجوه المقدمات وامور نافعة فيها . فهذا تلخيص ما هي المواضع .

واما انحاء التعليم المستعملة في هذه الصناعة فذلك يظهر مما اقوله . وذلك انه لما كان كل مطلوب بحرف « هل » : اما ان يطلب به هل الشيء موجود على الاطلاق ؟ مثل قولنا : هل الخلاء موجود ؟ واما هل كذا موجود[٢٦] كذا ؟ مثل قولنا : هل النفس مائتة ؟ واما هل كذا وجوده لكذا اكثر من وجوده لكذا ، واما : هل كذا موجود لكذا اما على انه حدّ ، او جنس ، او خاصة ، او عرض ؟ وكان لكل واحد من هذه مواضع خاصة ومواضع مشتركة ، امكن ان تعدد جميع المواضع النافعة في مطلوب من هذه المطالب على حدة ، وان كان في ذلك تكرار للمواضع المشتركة ، وهذا هو اسهل الوجوه واقربها واثبتها للحفظ . وكذلك نجد ارسطو فعل ، الاّ انه جعل مواضع مطالب الوجود المطلق ومواضع العرض واحدة باعيانها للعلّة التي قلناها وافرد لها مقالة واحدة ، ثم جعل مواضع مطالب المقايسة المطلقة على حدة وافرد لها ايضًا مقالة[٢٧] ، ثم جعل مواضع الجنس على حدة وافرد لها ايضًا مقالة ، وكذلك فعل في مواضع مطالب الخاصة والحدّ ، اعني افرد لكل واحد من هذين قولاً . وقد يمكن ان تحصى هذه المواضع بوجه ثان ، وذلك ان نعدد اولاً ما هو مشترك لها كلها ، مثل مواضع الشبيه والنظائر والضد وغير ذلك ، ثم نذكر ما هو مشترك لاربعة منها ، ثم لثلاثة ثم لاثنين ، ثم تعدد[٢٨] المواضع الخاصة بواحد واحد منها